مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 47

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/12/12-06)

العدد 2020/47

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according, to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2020/47

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع كل من؛ أسعار الذهب محلياً، مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- توزيع الودائع حسب الجهة المودعة خلال النصف الأول من عام 2020.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ التشدد بالعقوبات القانونية بحق المتاجرين بالمواد المدعومة، ومراجعة آلية عمل صناديق الدعم الاجتماعي وتطويرها.
- مصرف التسليف الشعبي؛ حصيلة شهادات الاستثمار حتى نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2020.

❖ الاقتصادات العربية:

- مصر؛ ارتفاع معدل التضخم السنوي في شهر تشرين الثاني من عام 2020.
- الإمارات العربية المتحدة؛ استقرار مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في شهر تشرين الثاني من عام 2020.

❖ الاقتصادات العالمية.

- منطقة اليورو؛ ارتفاع مؤشر الثقة الاقتصادية في شهر كانون الأول من عام 2020، وارتفاع معدل التوظيف، ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع أسعار المنتجين في شهر تشرين الثاني من عام 2020، واستقرار معدل التضخم السنوي في شهر تشرين الثاني من عام 2020.
- المملكة المتحدة؛ ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر تشرين الأول من عام 2020.
- روسيا؛ انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2020.
- الصين؛ انكماش مؤشر أسعار المستهلك، وارتفاع احتياطات النقد الأجنبي في شهر تشرين الثاني من عام 2020.
- اليابان؛ نمو الاقتصاد الياباني في الربع الثالث من عام 2020، وارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر تشرين الأول من عام 2020.
- الهند؛ ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر تشرين الأول من عام 2020.
- صندوق النقد الدولي؛ بيان صحفي: خبراء الصندوق يستكملون مشاورات المادة الرابعة لعام 2020 مع العراق.

❖ أوراق عمل بحثية:

- صندوق النقد الدولي؛ الأسواق المالية غير المكتملة وقطاع الإسكان المزدهر في الصين.
- صندوق النقد الدولي؛ الأوبئة والشركات: استخلاص الدروس من التاريخ.

❖ اقتصاد الأسبوع:

- ليبيريا: اقتصاد منخفض الدخل.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,526.20 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,529.67 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 3.47 ليرة سورية بمعدل 0.23% (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

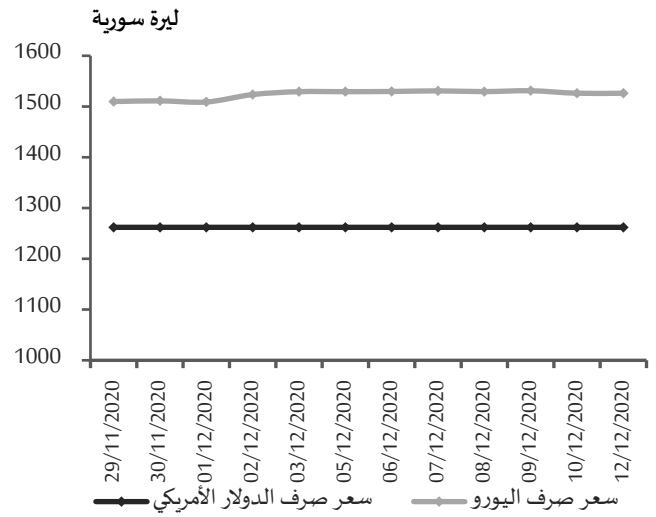

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,518.94 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,522.40 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 3.46 ليرة سورية بمعدل 0.23% (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

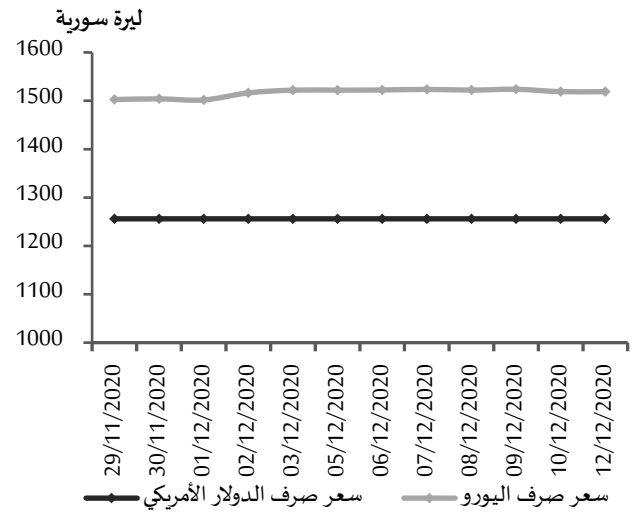

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 121,714 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 120,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 1,714 ليرة سورية بمعدل 1.43%، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 142,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 140,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 2,000 ليرة سورية بمعدل 1.43% (الشكل رقم 3)، بينما انخفض سعر الذهب عالمياً بمقدار 22.40 دولار أمريكي إلى 1,843.60دولار أمريكي للأونصة بنسبة انخفاض بلغت 1.20%

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

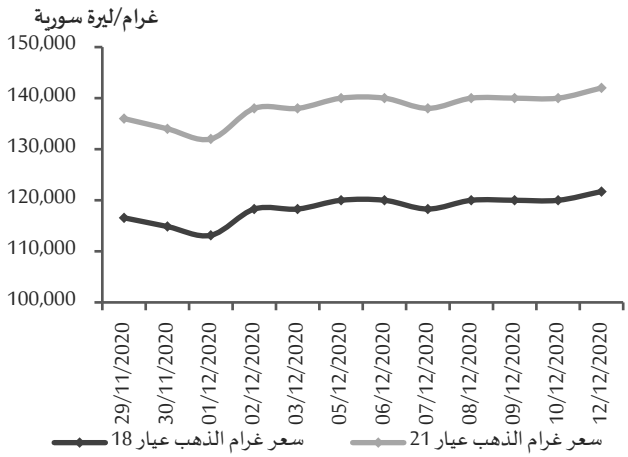

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

توزيع الودائع حسب الجهة المودعة خلال النصف الأول عام 2020:

نمت **الودائع تحت الطلب** حسب الجهة المودعة لتصل في القطاع العام إلى 1,492 مليار ليرة سورية في نهاية شهر حزيران من عام 2020، مقارنةً بـ 1,174 مليار ليرة سورية نهاية عام 2019 حيث بلغ معدل النمو 27%، في حين بلغت الودائع تحت الطلب للمؤسسات 803 مليار ليرة سورية نهاية شهر حزيران عام 2020، مقارنةً بـ 446 مليار ليرة سورية نهاية عام 2019 محققةً معدل نمو 80%، أما من حيث نمو حجم الودائع تحت الطلب للأفراد فقد بلغت 1,609 مليار ليرة سورية في نهاية شهر حزيران عام 2020، مقارنةً بـ 811 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2019 وبمعدل نمو 98%، أما فيما يتعلق **بودائع التوفير** فهي مختصة بالأفراد وقد بلغت 679 مليار ليرة سورية في نهاية شهر حزيران عام 2020، مقارنةً بـ 675 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2019، في حين توزعت **الودائع لأجل** حسب الجهة المودعة لتصل في القطاع العام إلى 1,045 مليار ليرة سورية، وإلى 183 مليار ليرة سورية للمؤسسات، وإلى 958 مليار ليرة سورية للأفراد في نهاية شهر حزيران عام 2020، مقارنةً بـ 429 مليار ليرة سورية للقطاع العام، 112 مليار ليرة سورية للمؤسسات، 708 مليار ليرة سورية للأفراد في نهاية عام 2019. وقد بلغت مساهمة الأفراد 48%من **إجمالي الودائع**، في حين كانت 37% للقطاع العام، و15% للمؤسسات من إجمالي الودائع في نهاية النصف الأول من عام 2020.

الشكل رقم 4 حصة الجهة المودعة من إجمالي الودائع حلال النصف الأول من عام 2020

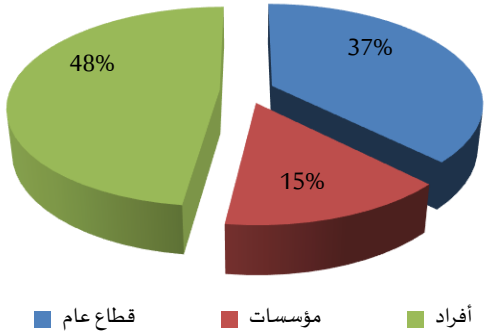

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى 7,701.93 نقطة مقارنةً بمستوى 7,667.08 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة ارتفاع بلغت 0.45%، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسهم 8 شركات هي؛ الشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة ارتفاع بلغت 5.28%، وشركة إسمنت البادية بنسبة ارتفاع بلغت 3.55%، وبنك البركة سورية بنسبة ارتفاع بلغت 2.66%، وفرنسبنك سورية بنسبة ارتفاع بلغت 1.78%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة ارتفاع بلغت 0.57%، وبنك سورية والمهجر بنسبة ارتفاع بلغت 0.19%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ارتفاع بلغت 0.19%، وبنك الأردن سورية بنسبة ارتفاع بلغت 0.09%، كما ارتفعت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية إلى مستوى 338 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 288 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وارتفع حجم التداول إلى مستوى 420 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 340 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 514 صفقة مقارنةً بـ 440 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 5 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

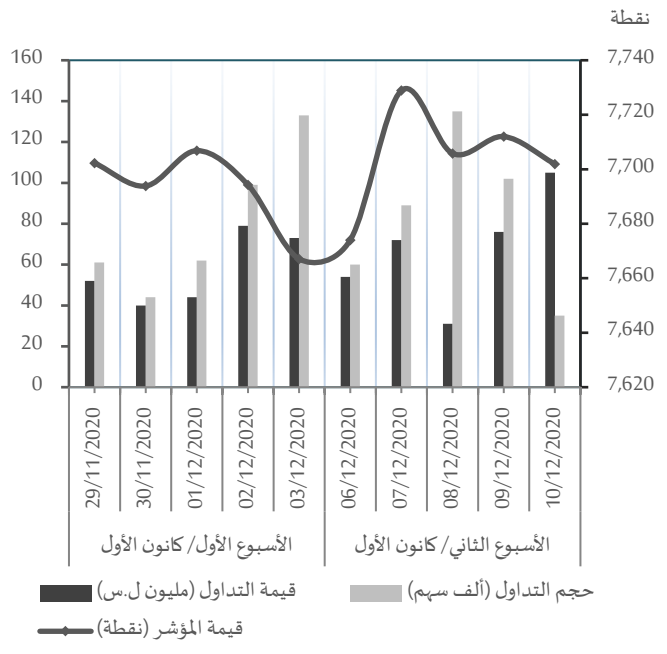

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

استمرت سيطرة قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، حيث ارتفعت إلى مستوى 91.61% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 83.69% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع الخدمات إلى مستوى 0.05% في تداولات الأسبوع الحالي بينما لم يجر عليه تداول في الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 4.42% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 5.12% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 3.92% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 11.19% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعي الاتصالات، والزراعة.

الشكل رقم 6 حصة التداول لكل قطاع

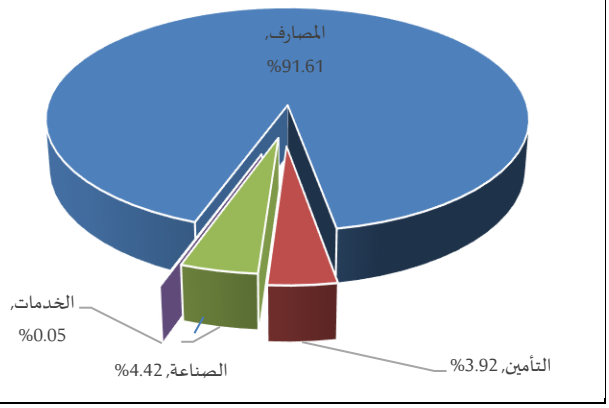

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك البركة سورية متصدراً بنسبة استحواذ 31.50% وحجم تداول 95,738 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 15.98% وحجم تداول 63,981 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 14.09% وحجم تداول 67,475 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 10.38% وحجم تداول 42.344 سهم، وبنك عودة سورية بنسبة استحواذ 7.31% وحجم تداول 37,765 سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة استحواذ 4.94% وحجم تداول 23,520 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 3.27% وحجم تداول 25,432 سهم، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة استحواذ 2.62% وحجم تداول 12,183 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 2.41% وحجم تداول 6,250 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 2.01% وحجم تداول 7,936 سهم، وفرنسبنك سورية بنسبة استحواذ 1.11% وحجم تداول 9,610 سهم، وبنك الأردن سورية بنسبة استحواذ 1.07% وحجم تداول 7,861 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء: التشدد بالعقوبات القانونية بحق المتاجرين بالمواد المدعومة، ومراجعة آلية عمل صناديق الدعم الاجتماعي وتطويرها:

أكد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية على فرض أشد العقوبات التي ينص عليها القانون بحق المتاجرين بالمواد المدعومة من قبل الدولة لجهة الغرامات وإلغاء التراخيص وتوقيف المخالفين وإحالتهم إلى القضاء بما يسهم بضبط الأسواق ومحاربة الاحتكار والتقليل من حالات الغش، وأجرى المجلس في هذا السياق مراجعة للإجراءات القانونية المتخذة والتي يجب اتخاذها لضبط التجاوزات والمخالفات المرتكبة فيما يتعلق بتلك المواد، واعتمد المجلس خطة وزارتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك والصناعة لزيادة الإنتاج من الصناعات الغذائية من حيث الكم والنوع وزيادة الكميات المسوَّقة عبر صالات السورية للتجارة من منتجات المؤسسات الصناعية العامة وتوفيرها للمواطنين بأنسب الأسعار.

واستعرض مجلس الوزراء واقع زراعة موسم القمح ونسب الإنجاز وإجراءات تأمين متطلباته من بذار وأسمدة ومحروقات، مشدداً على الاستمرار بتقديم كل المحفزات للفلاحين والدعم اللازم من مختلف الوزارات لزراعة كل مساحة ممكنة بالقمح.

وأكد رئيس مجلس الوزراء على تكثيف الجهود للانتهاء من تأهيل الصوامع والصويمعات وفق البرامج الزمنية المحددة وتوفير الأدوات اللازمة لاستلام محصول القمح للموسم القادم، إضافةً إلى العمل لإعادة النظر بآلية عمل صناديق الدعم الاجتماعي

لجهة تطويرها وتوجيهها نحو الفئات الأكثر احتياجاً وتوفير البيانات الدقيقة لتحديد آليات التدخل المناسبة التي تضمن قيام هذه الصناديق بدورها الاجتماعي المناط بها.

مصرف التسليف الشعبي؛ حصيلة شهادات الاستثمار حتى نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2020:

بلغت الحصيلة الإجمالية لشهادات الاستثمار الصادرة عن مصرف التسليف الشعبي بمجموعاتها الثلاث أكثر من 242 مليار ليرة سورية حتى نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2020، وذلك بزيادة قدرها 2.3 مليار ليرة سورية عن الفترة نفسها من العام السابق، وأوضح مدير التسليف بالمصرف أن شهادات الاستثمار تعد من الأوعية الادخارية المهمة باعتبار معدل فائدتها هو أعلى معدل فائدة مقارنة بالأوعية الادخارية الأخرى مشيراً إلى وجود الكثير من الحوافز التشجيعية لمالكي شهادات الاستثمار منها؛ إعفاء 80% من عوائد الشهادات من ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة.

ويبلغ معدل الفائدة السنوي الحالي لشهادات الاستثمار 10% من قيمة الشهادة؛ حيث يتم احتساب الفائدة وإضافتها على الشهادات فئة (أ) ذات القيمة المتزايدة كل ثلاثة أشهر، فيما تحسب الفائدة على الشهادات فئة (ب) ذات العائد الجاري كل ستة أشهر وتصرف بموجب قسائم، أما بالنسبة لشهادات الفئة (ج) فيتم إجراء سحب شهري للجوائز على شاشة قناة السورية.

وتعد شهادات الاستثمار والإيداع إلى جانب سندات الخزينة من الأوراق المالية التي تسهم في توفير آلية تمويل غير تضخمية تدعم عملية النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي.

الاقتصادات العربية:

مصر؛ ارتفاع معدل التضخم السنوي في شهر تشرين الثاني من عام 2020:

ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 5.7% في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 4.5% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.8% في شهر تشرين الثاني من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 1.8% في الشهر السابق من العام ذاته.

الإمارات العربية المتحدة؛ استقرار مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في شهر تشرين الثاني من عام 2020:

استقر مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي عند 49.5 نقطة في شهر تشرين الثاني من عام 2020، ويعود ذلك إلى ظروف الطلب الضعيفة وتزايد المخاوف بشأن حالات الإصابة بفيروس Covid-19. حيث ارتفعت الطلبات الجديدة، على الرغم من أنها عوضت فقط الانخفاض الذي شوهد في شهر تشرين الأول، بينما انخفضت الطلبات الجديدة من العملاء الأجانب بصورة طفيفة بعد ارتفاعها في الشهرين السابقين.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

ارتفاع مؤشر الثقة الاقتصادية في شهر كانون الأول من عام 2020:

ارتفع مؤشر الثقة الاقتصادية بمقدار 21.6 نقطة ليصل إلى 54.4 نقطة في شهر كانون الأول من عام 2020، وهو الأعلى في ثلاثة أشهر وسط تفاؤل بشأن لقاح Covid-19.، حيث توقع المحللون تحسناً في النشاط الاقتصادي، كما ارتفع كل من؛ مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي، وتوقعات التضخم.

ارتفاع معدل التوظيف في الربع الثالث من عام 2020:

ارتفع عدد العاملين على أساس ربع سنوي بنسبة 1% في الربع الثالث من عام 2020، مقارنةً بانخفاضه بنسبة (3%) في الفترة السابقة من العام ذاته.

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2020:

نما الاقتصاد بنسبة 12.5% في الربع الثالث من عام 2020، متعافياً من ركود بلغ 11.7% في الفترة السابقة من العام ذاته. وهي أسرع وتيرة توسع منذ عام 1995، مدعومةً بانتعاش في النشاط والطلب حيث تم رفع الإغلاق المفروض لاحتواء انتشار جائحة فيروس Covid-19 تدريجياً. وعلى أساس سنوي؛ انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.3% في الربع الثالث من عام

2020، متراجعاً من انكماش بلغ 14.7% في الربع السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع أسعار المنتجين في شهر تشرين الثاني من عام 2020:

ارتفعت أسعار المنتجين للطلب النهائي على أساس شهري؛ بنسبة 0.1% في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 0.3% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع، مدعوماً بزيادة في تكلفة الطاقة. وكذلك ارتفاع المؤشر الأساسي الذي يستثني الغذاء والطاقة. وعلى أساس سنوي؛ ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 0.8% في شهر تشرين الثاني من عام 2020.

استقرار معدل التضخم السنوي في شهر تشرين الثاني من عام 2020:

استقر معدل التضخم السنوي عند 1.2% في شهر تشرين الثاني من عام 2020، دون تغير عن معدل الشهر السابق. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار السيارات الجديدة وانخفاض أسعار كل من؛ الطعام، والسيارات والشاحنات المستعملة، وسلع الرعاية الطبية. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 0.2% في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد البريطاني:

ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر تشرين الأول من عام 2020:

ارتفع الإنتاج الصناعي على أساس شهري بنسبة 1.3% في شهر تشرين الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 0.5% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى النمو في كل من قطاعات؛ التصنيع بقيادة معدات النقل، والكهرباء والغاز، والتعدين.

الاقتصاد الروسي:

انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث عام 2020:

انكمش الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي بنسبة 3.4% في الربع الثالث من عام 2020، متراجعاً من انكماش بنسبة 8.0% في الفترة السابقة من العام ذاته. ويعود ذلك إلى الانكماش في كل من قطاع؛ الفنادق والمطاعم، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين، والتعدين واستغلال المحاجر، والمرافق.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛ انكماش مؤشر أسعار المستهلك في شهر تشرين الثاني عام 2020:

انكمش مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.5% على أساس سنوي في شهر تشرين الثاني من عام 2020، بعد ارتفاعه بنسبة 0.5% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أول انكماش منذ شهر تشرين الأول من عام 2009، حيث انخفضت أسعار كل من؛ المواد الغذائية، والنقل. وعلى أساس شهري؛ انكمشت أسعار المستهلك بنسبة 0.6% في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بانكماشها بنسبة 0.3% في الشهر السابق من العام ذاته.

ارتفاع احتياطات النقد الأجنبي في شهر تشرين الثاني عام 2020:

ارتفعت احتياطيات الصين من العملات الأجنبية إلى 3.178 تريليون دولار أمريكي في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 3.128 تريليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أعلى مستوى للاحتياطيات الأجنبية منذ شهر آب من عام 2016، بينما انخفضت قيمة احتياطي الذهب إلى 110.41 مليار دولار أمريكي في نهاية تشرين الثاني من عام 2020، من 117.89 مليار دولار أمريكي في نهاية الشهر السابق من العام ذاته.

اليابان؛

نمو الاقتصاد الياباني في الربع الثالث عام 2020:

نما الاقتصاد الياباني بمعدل سنوي قدره 22.9% في الربع الثالث من عام 2020، مقارنةً بانكماشه بنسبة 29.2% في الربع الثاني

من العام ذاته، ويعود ذلك إلى زيادة الاستهلاك الخاص. الذي يمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لليابان.

ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر تشرين الأول من عام 2020:

ارتفع الإنتاج الصناعي على أساس شهري بنسبة 4% في شهر تشرين الأول من عام 2020، مقارنةً بارتفاعه بنسبة 3.9% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو الشهر الخامس على التوالي من الزيادة في الناتج الصناعي والأسرع في ثلاثة أشهر، وعلى أساس سنوي؛ انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة (3%) في شهر تشرين الأول من عام 2020، بعد تراجعه بنسبة (9.8%) في الشهر السابق من العام ذاته.

الهند؛ ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر تشرين الأول من عام 2020:

ارتفع الإنتاج الصناعي على أساس سنوي بنسبة 3.6% في شهر تشرين الأول من عام 2020، بعد ارتفاعه بنسبة 0.5% في الشهر السابق من العام ذاته، مع إعادة فتح المزيد من الأنشطة بعد إغلاق طويل بسبب جائحة Covid-19.

المنظمات والهيئات الدولية

صندوق النقد الدولي؛ بيان صحفي: خبراء الصندوق يستكملون مشاورات المادة الرابعة لعام 2020 مع العراق:

أتمّ فريق من خبراء صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة لعام 2020 مع السلطات العراقية والتي عقدت جلساتها عبر منصات إلكترونية، وأُصدر في نهايتها البيان التالي:

فاقمت تبعات جائحة Covid-19 والانخفاض الحادّ في أسعار النفط وفي حجم الإنتاج النفطي مواطن الضعف في الاقتصاد العراقي. ومن المتوقع أن ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى (-11%) في عام 2020، وهذا يعكس الانكماش في حجم الإنتاج النفطي، وتعطُّل النشاط الاقتصادي غير النفطي. كما يتوقع أن يؤدى الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية إلى زيادة العجز في المالية العامة والحساب الجاري الخارجي إلى 20% و16% من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي.

ويحتاج العراق لإجراء إعادة هيكلة للسياسات الاقتصادية القريبة المدى بهدف ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وحماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر. وبما أن التّغلب على الأزمة الصحية هو الأولوية القصوى فستحتاج المرحلة التالية من الجائحة إلى موارد مالية إضافية تشمل الحصول على لقاح فعّال وتوزيعه على نطاق واسع، مدعومة بإطار قوي للحوكمة الرشيدة. وسيكون لوضع حزمة سياسات شاملة تهدف إلى خفض الاختلالات المالية والخارجية أهمية كبيرة في تخفيف القيود المالية، وضمان استدامة الدين، مع المحافظة في الوقت ذاته على الاحتياطيات الدولية. ولذلك يجب أن تستهدف الجهود المالية في موازنة عام 2021 المجالات الأساسية لمواطن الضعف في المالية العامة، وتحديداً إيقاف التوسع غير المستدام في فاتورة الرواتب والأجور وفاتورة التقاعد، وخفض الدعم الذي لا يؤدي إلى ترشيد الطاقة، وزيادة الإيرادات غير النفطية.

وسوف يحتاج تحقيق النمو الدائم والشامل على المدى المتوسط، وسط التحديات الهائلة ومواطن الضعف، إلى الاستمرار في تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق. ويجب أن تستهدف هذه الإصلاحات تعزيز الأموال العامة، تلبية الاحتياجات الصحية واحتياجات الإنفاق الاجتماعي المهمة، وإصلاح قطاع الكهرباء، ومكافحة الفساد، وتوسيع نطاق القدرات المؤسسية. وسيعمل التعزيز المستمر للمالية العامة، على المدى المتوسط، على إيجاد الحيز المالي لأغراض التنمية والحماية الاجتماعية. وسيساعد إجراء إصلاح شامل للسياسات والإدارة الضريبية والجمركية في تنويع الإيرادات المالية. وستكون معالجة مواطن الضعف في نظام الحوكمة والحد من الفساد عوامل حيوية للتنمية الاقتصادية للعراق مستقبلاً. كما أن التبسيط واستخدام التكنولوجيا الرقمية وممارسة مستوى أكبر من الشفافية في الخدمات العامة الأساسية وفي المؤسسات، سيخفّض مخاطر الفساد، وتحديداً في نظام المشتريات العامة. إضافة لتعزيز عمليات التدقيق والمراجعة، وتحسين الأطر القانونية والتنظيمية بما يتوافق مع المعايير والاتفاقيات الدولية، وتوسيع نطاق القدرات اللازمة للرقابة المستندة إلى المخاطر، وتطبيق متطلبات الامتثال لقواعد مكافحة غسل

الأموال وتمويل الإرهاب، سوف تساعد جميعها على تعزيز ثقة الجمهور والمستثمرين.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية حيث ارتفع مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 3.74% مسجلاً 2,546.84 نقطة بدعم من قطاعات العقارات، والاستثمار، والمصارف، وارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 3.59% مسجلاً 11,366.94 نقطة بدعم من قطاعات المؤسسات العامة، والعقارات، والصناعة، وارتفع المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.77% مسجلاً 1,592.67 نقطة بدعم من قطاعات العقارات، والاتصالات، والصناعة، بينما انخفض المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت (0.36%) مسجلاً 8,643.97 نقطة بضغط من قطاعات الزراعة، والصناعات الغذائية، والتجزئة، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت (0.25%) مسجلاً 10,987.39 نقطة بضغط من قطاعات العقارات، والمنتجات الصناعية، والخدمات الصحية.

الشكل رقم 7تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

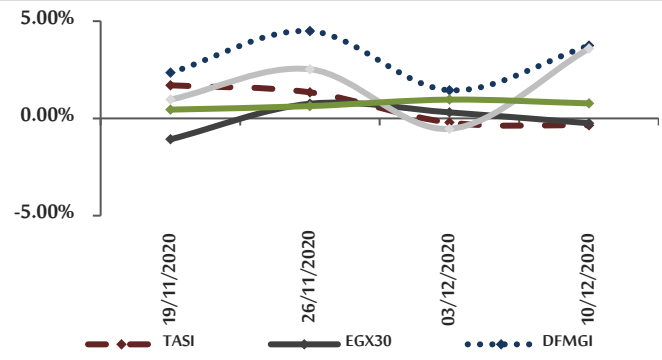

الأسهم الأمريكية:

أغلقت مؤشرات الأسواق الأمريكية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض بعد أن أدى الارتفاع الحاد في مطالبات البطالة الأولية إلى ارتفاع مخاوف المستثمرين حول تأثير وباء Covid-19 على سوق العمل في الاقتصاد الأكبر في العالم[1]، مسجلةً خسائر في قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والتكنولوجيا، والخدمات الاستهلاكية، والمواد الأساسية، حيث انخفض مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت (0.96%) مسجلاً 3,663.46 نقطة، وانخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت (0.69%) مسجلاً 12,377.87 نقطة، وكذلك انخفض مؤشر **DJI** بنسبة بلغت (0.57%) مسجلاً 30,046.37 نقطة.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

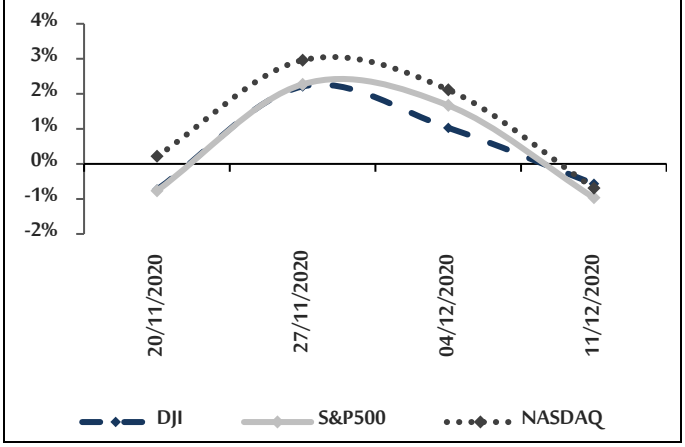

الأسهم الأوروبية:

أغلقت الأسهم الأوروبية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض عقب تصريحات محافظ البنك المركزي الأوروبي حول توقعات النمو لمنطقة اليورو للعام القادم، حيث خفض البنك توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو إلى 3.9% في العام القادم، مقارنةً بتوقعات شهر أيلول السابق البالغة 5%، حيث انخفض مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت (1.81%) مسجلاً 5,507.55 نقطة بضغط من قطاعات المالية، والتجزئة، والخدمات، وانخفض مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة بلغت (1.39%) مسجلاً 13,114.30 نقطة بضغط من قطاعات التأمين، والاتصالات، والمؤسسات العامة، وكذلك انخفض مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت (0.05%) مسجلاً

1 ارتفع عدد الأمريكيين الذين تقدموا بطلبات للحصول على إعانات بطالة إلى 853 ألف شخص في الأسبوع المنتهي في 5 كانون الأول من عام 2020، مقارنةً بـ716 ألف شخص في الأسبوع السابق، وهو أعلى بكثير من توقعات السوق البالغة 725 ألف، وهو أعلى مستوى في ثلاثة أشهر وسط ارتفاع حالات Covid-19 وعمليات الإغلاق الجديدة في جميع أنحاء البلاد.

6,546.75 نقطة بضغط من قطاعات الاتصالات، والتجزئة، والصناعة.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

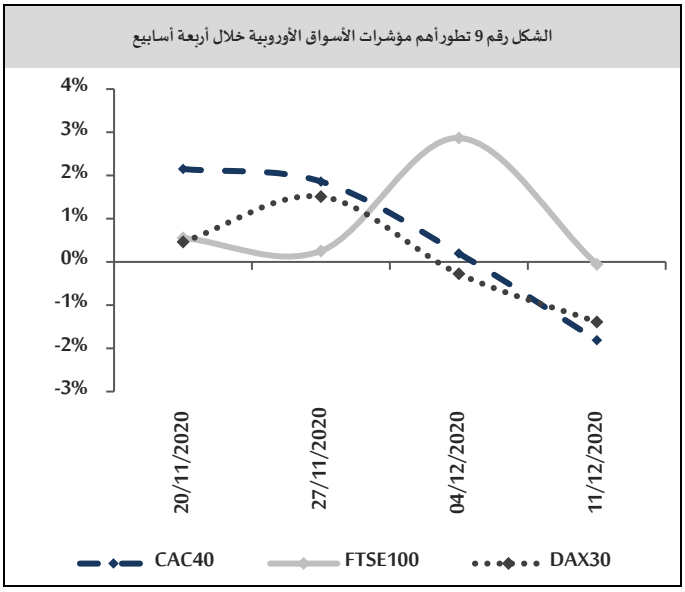

الأسهم الآسيوية:

تباينت مؤشرات الأسهم الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية مع تأثرها بالأنباء الإيجابية عن لقاح فيروس Covid-19 وإمكانية السيطرة عليه من ناحية، وتأثرها بتجدد التوترات بين الصين والولايات المتحدة عقب إعلان مسؤولون عن إدارة مؤشري داو جونز وS&P أنهم سيقومون بشطب عدد من الشركات الصينية من قائمة الأسهم المدرجة داخل المؤشرات والتي يصل عددها إلى أكثر من 10 شركات صينية، وذلك بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي عن إدراج عدد من الشركات الصينية في ما يعرف بالقائمة السوداء والتي بموجبها سيكون محظوراً على المستثمرين تداول أسهم تلك الشركات داخل سوق الأسهم الأمريكي، حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 1.93% مسجلاً 13,513.85 نقطة بدعم من قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والطاقة، والقطاع العام، وارتفع مؤشر **S&P/ASX200** الاسترالي بنسبة بلغت 0.13% مسجلاً 6,642.60 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات الصحية، والتكنولوجيا، والاتصالات، بينما انخفض مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة بلغت (2.83%) مسجلاً 3,347.19 نقطة بضغط من قطاعات المالية، والتجزئة، والصناعة، وانخفض مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت (0.37%) مسجلاً 26,652.52 نقطة بضغط من قطاعات التجزئة، والصناعة، والخدمات.

الشكل رقم 10 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

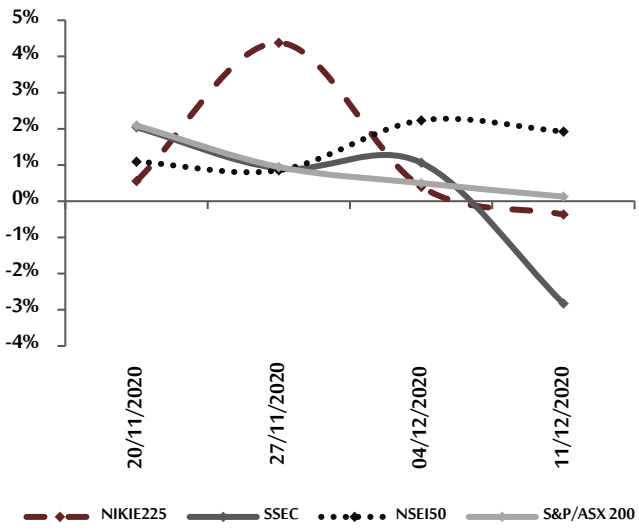

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، حيث ارتفع مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 2.88% مسجلاً 3,276.58 نقطة بدعم من قطاعات الاتصالات، والتعدين، والخدمات.

الشكل رقم 11 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

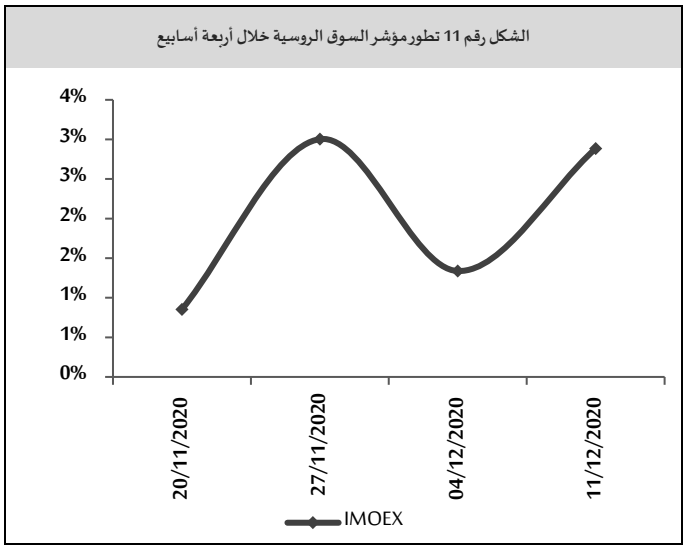

أسعار العملات:

اليورو:

تابع اليورو انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2108 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.2120 دولار أمريكي لليورو) عقب

بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة[1]، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.2081 دولار أمريكي لليورو عقب بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة[2]، بينما ارتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.2111 دولار أمريكي لليورو نتيجة جهود البنك المركزي الأوروبي لدعم اقتصاد المنطقة الموحدة في مواجهة تداعيات أزمة فيروس Covid-19 حيث أبقى على معدل الفائدة الرئيس عند المستوى الصفري.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

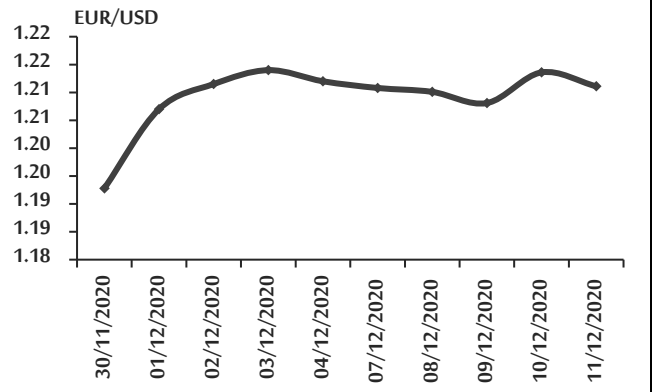

الجنيه الاسترليني:

تابع الجنيه انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3376 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.3437 دولار أمريكي للجنيه)، مع استمرار عمليات التصحيح وجني الأرباح، إضافةً لعزوف المستثمرين عن المخاطرة في شراء العملة الملكية، انتظاراً لنتائج جولة أخيرة من المفاوضات التجارية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، قبل انتهاء الفترة الانتقالية لـ Brexit في 31 كانون الأول من عام 2020، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.3396 دولار أمريكي للجنيه في ظل ترقب الأسواق للبدء في توزيع لقاحات فيروس Covid-19 في عدة دول حول العالم منها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وعاد للانخفاض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.3223 دولار أمريكي للجنيه تحت ضغط محادثات التجارة المتعثرة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، والتي تنذر بخروج فوضوي للاقتصاد الملكي مطلع عام 2021.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

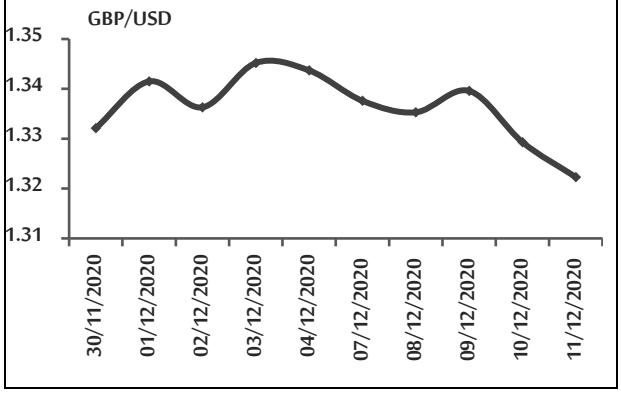

الين:

ارتفع الين في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 104.06 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 104.14 ين للدولار الأمريكي)، نتيجة بيانات اقتصادية يابانية جيدة[3]، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 104.21 ين للدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الطلب عليه كملاذ آمن نتيجة تفاؤل الأسواق حول لقاحات فيروس Covid-19، وعاد ليرتفع في تداولات نهاية الأسبوع ويغلق عند مستوى 104.01 ين للدولار الأمريكي مدعوماً ببيانات اقتصادية يابانية جيدة[4].

1 صدور القراءة النهائية لمؤشر أسعار المستهلكين في ألمانيا أكبر اقتصاديات منطقة اليورو والتي تؤكد على انكماش 0.8% دون تغير يذكر عن القراءة الأولية لشهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بنمو 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

2 صدور قراءة مؤشر معدلات البطالة في إيطاليا والتي تعكس ارتفاعاً إلى 9.8% في الربع الثالث من عام 2020، مقارنةً بـ 8.3% في الربع السابق من العام ذاته.

3 صدور القراءة النهائية للناتج المحلي الإجمالي والتي أظهرت نمو 5.3% في الربع الثالث من عام 2020، مقارنة بانكماش 7.9% في الربع السابق من العام ذاته، وبما يفوق التوقعات بنمو 5%.

4 سجل الحساب الجاري الياباني فائضاً بحوالي 1.98 تريليون ين في الربع الثالث من عام 2020، وهو ما تجاوز توقعات المحللين التي أشارت إلى تسجيل فائض قدره 1.83 تريليون ين

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

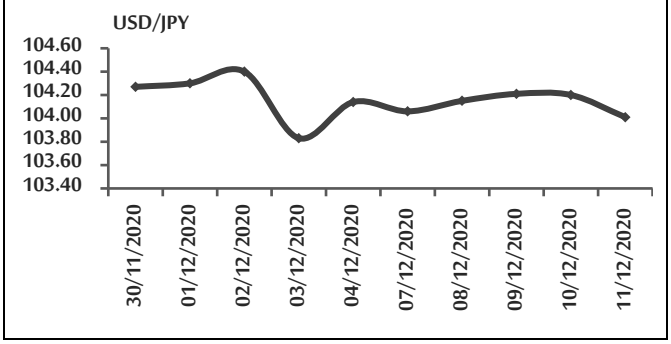

اليوان:

تابع اليوان ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.5295 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 6.5301 يوان للدولار الأمريكي) مدعوماً ببيانات اقتصادية صينية جيدة[1]، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 6.5445 يوان للدولار الأمريكي عقب بيانات اقتصادية صينية ضعيفة[2]

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

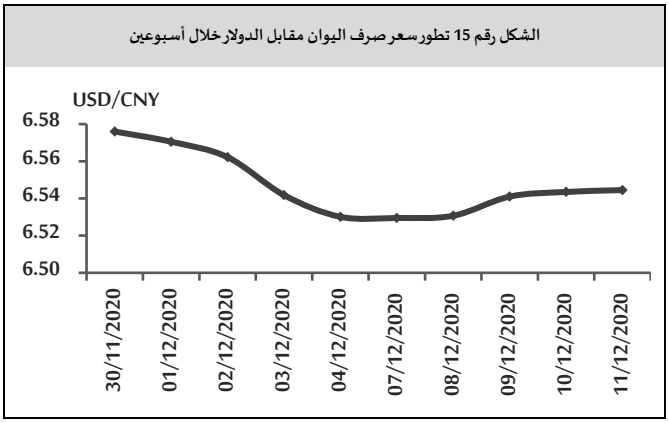

الروبل الروسي:

تابع الروبل ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 73.6484 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 74.0634 روبل للدولار الأمريكي) نتيجة تراجع الدولار الأمريكي، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 73.8723 روبل للدولار الأمريكي نتيجة تعرض القطاع المصرفي الروسي لانخفاض أرباحه للنصف بسبب جائحة فيروس Covid-19 وإجراءات العزل العام ذات الصلة، مما أدى إلى انكماش اقتصادي وضعف الروبل، وعاد ليرتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 72.9572 روبل للدولار الأمريكي مدعوماً بحالة التفاؤل في الأسواق بسبب إدخال وشيك للقاحات ضد فيروس Covid-19، إضافةً إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بعد اتفاق أوبك+.

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار خلال أسبوعين

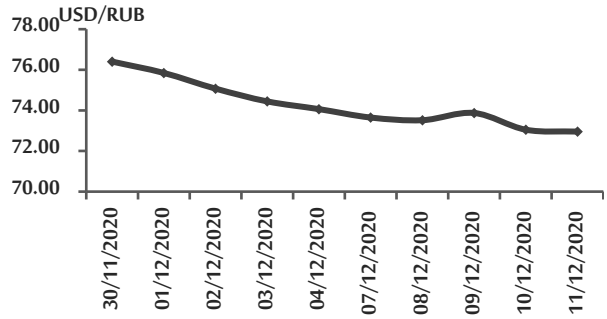

البتكوين:

تابعت عملة البتكوين ارتفاعها في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 19,196.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت مرتفعةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 19,031.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) نتيجة ارتفاع الطلب عليها كملاذ آمن عقب مخاوف التضخم في ضوء جائحة فيروس Covid-19، بينما انخفضت في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 18,050.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة انخفاض الطلب عليها كملاذ آمن بعد ارتفاع للدولار الأمريكي.

الشكل رقم 17 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

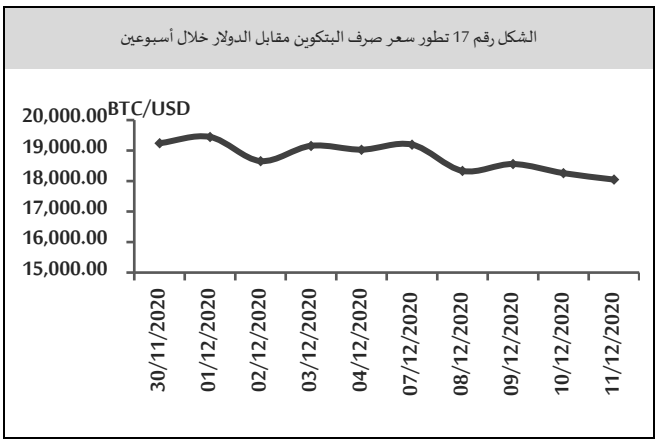

1 صدور قراءة مؤشر الميزان التجاري والتي أظهرت اتساع الفائض إلى ما قيمته 507 مليار يوان في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بما قيمته 402 مليار يوان في الشهر السابق من العام ذاته، بخلاف التوقعات التي أشارت لتقلص الفائض إلى ما قيمته 373 مليار يوان.

2 صدور القراءة السنوية لمؤشر أسعار المستهلكين والتي أوضحت انكماشاً 0.5% في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بنمو 0.5% في الشهر السابق من العام ذاته، بخلاف التوقعات التي أشارت للثبات عند مستويات الصفر.

أسعار السلع:

الذهب:

ارتفع الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,866.00 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,840.00 دولار أمريكي للأونصة) حيث حقق أعلى مستوى له في نحو أسبوعين نتيجة ترقب الأسواق العالمية لإجراءات البدء في توزيع جرعات من لقاح فيروس Covid-19، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,838.50 دولار أمريكي للأونصة نتيجة ضعف الطلب على المعدن كملاذ آمن، في ظل المعنويات القوية التي تسيطر على معظم أسواق المال، بفضل توالي الأخبار الإيجابية عن لقاحات فيروس Covid-19، وعاد ليرتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,843.60 دولار أمريكي للأونصة نتيجة ارتفاع الطلب على المعدن كملاذ آمن، في ظل تزايد احتمالات التحفيز الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لمكافحة الأضرار الناجمة عن الموجة الثانية لفيروس Covid-19.

الشكل رقم 18 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

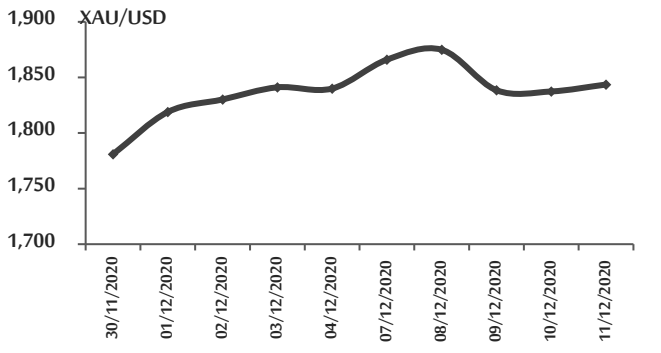

النفط:

انخفض النفط في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 48.79 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 49.25 دولار أمريكي للبرميل) نتيجة ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية[1]، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 49.97 دولار أمريكي نتيجة التطورات الإيجابية عن اللقاحات المضادة لفيروس Covid-19 حيث من المتوقع أن يتحسن الطلب على الوقود مع تخفيف القيود المفروضة للحد من انتشار الفيروس بعد استخدام اللقاحات على نطاق واسع.

الشكل رقم 19 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

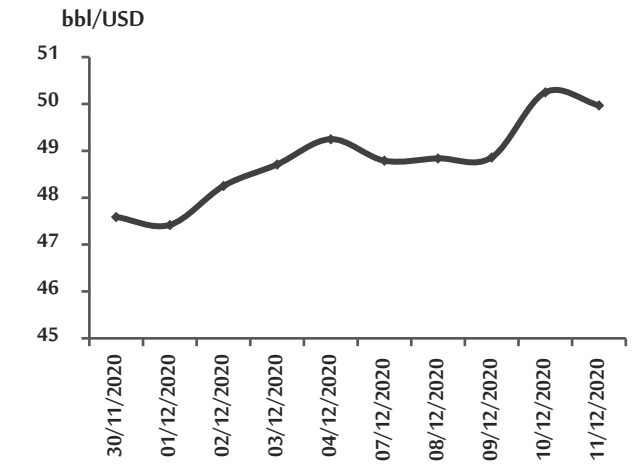

الغاز الطبيعي:

انخفض الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 2.406 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[2] بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.575 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة انخفاض العقود الآجلة للغاز الطبيعي، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 2.591 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية نتيجة انخفاض صادرات الغاز الطبيعي الروسية إلى أوروبا والصين[3].

[1] أعلنت إدارة معلومات الطاقة عن ارتفاع مخزونات الخام في أمريكا بنحو 15.2 مليون برميل لتصل إلى 503.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 2020/12/04، بينما توقع محللون انخفاضها بنحو 700 ألف برميل.

[2] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون 1000BTU، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

[3] تراجعت صادرات الغاز الطبيعي الروسية عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا والصين بنسبة 7.7% على أساس سنوي في شهر تشرين الأول من عام 2020 لتصل إلى 17.9 مليار متر مكعب.

الشكل رقم 20 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

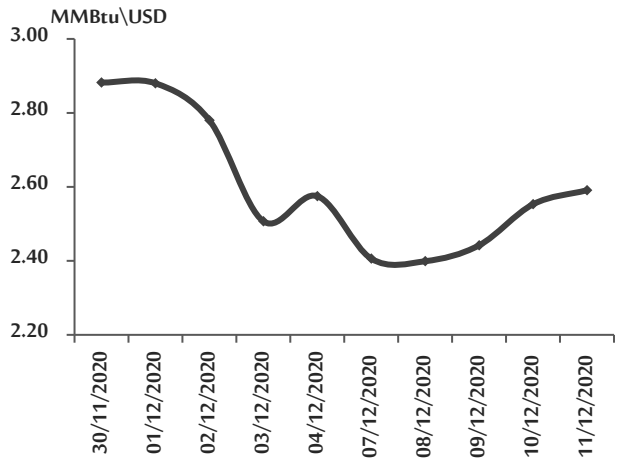

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ الأسواق المالية غير المكتملة وقطاع الإسكان المزدهر في الصين:[1]

تسلط هذه الدراسة الضوء على تأثير الضعف الهيكلي (عدم اكتمال الأسواق المالية) في أسعار المساكن في الصين. حيث يُعد الإسكان أهم الأصول في الميزانيات العمومية لقطاع الأسر الصينية، ومع ذلك ورغم التدخلات الحكومية القوية والمتكررة، لم يتم احتواء ارتفاع أسعار المساكن الصينية بالقدر المطلوب. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ أن الدرجة المرتفعة من عدم اكتمال السوق المالية في الصين قد لعبت دوراً مهماً في رفع أسعار المساكن، وإزاحة القطاعات غير السكنية، وربما تفاقم حالة عدم المساواة في الثروة من خلال جعل التوجه نحو قطاع الإسكان أسهل للأثرياء. ثانياً؛ هناك حاجة إلى حزمة سياسات متكاملة وشاملة لمعالجة قضية ارتفاع أسعار المساكن في الصين. وتقدّم الدراسة منهجَين لخفض الطلب على الإسكان واحتواء سعر السكن، يتمثل الأول بمنع تدفق الأموال مباشرة إلى سوق الإسكان، والذي يمثل فعلياً القناة الرئيسة التي تتبعها السياسات الاحترازية الكلية (حدود نسبة القرض إلى القيمة، نسبة الدين إلى الدخل، وما إلى ذلك) والعمل على خفض الطلب على الإسكان، ويتمثل الثاني من خلال إصلاحات السوق المالية، أي تحويل الأموال بعيداً عن العقارات، وبالتالي انخفاض الطلب بصورة غير مباشرة، ويمكن للنهج الثاني أن يخفف من مشكلة سوء تخصيص الموارد ويعزز كفاءة الاقتصاد الكلي من خلال توجيه الأموال الفائضة إلى القطاعات الإنتاجية غير السكنية. ومن المهم استكمال السياسات التحوطية الكلية وإصلاحات السوق المالية بإصلاحات هيكلية، مثل تعزيز نظام التأمين الصحي ونظام الضمان الاجتماعي. وأخيراً؛ لإصلاح السوق المالي هذا لابد من الابتعاد عن النظام المالي الخاضع لسيطرة المصارف إلى نظام مالي متعدد الطبقات ومنظم جيداً. بحيث يتألف هذا النظام من المصارف وأسواق السندات التي تعمل بصورة جيدة وأسواق الأوراق المالية والتي تشمل بدورها أسواق الأسهم الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي سيكون السوق قادراً على استيعاب مجموعة كبيرة من تفضيلات المخاطرة وحل مشكلة عدم تطابق المخاطر الشديدة بين جانب العرض وجانب الطلب. وهنا أكدت الدراسة أن التدابير المقترحة في صندوق النقد الدولي في عام 2019 (استهداف بعض التخفيضات المطلوبة في نسبة الاحتياطي لإقراض المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر وزيادة الإقراض لها بنسبة 30%، وحصول الشركات الخاصة على 50% على الأقل من القروض الجديدة) تصب في هذا السياق، وتقترح بأجمعها مجالاً لتوسيع تدابير مماثلة لتشمل الأسواق المالية غير المصرفية.

صندوق النقد الدولي؛ الأوبئة والشركات: استخلاص الدروس من التاريخ:[2]

يمر الاقتصاد العالمي وسط حالة ركود غير مسبوق ناجم عن جائحة Covid-19، ولتقييم التطور المحتمل لأداء الشركات غير المالية في المستقبل تبحث هذه الدراسة تأثير الأوبئة السابقة في أداء الشركات غير المالية والمقاس بنمو المبيعات والربحية والاستثمار الثابت، وتستخلص الدروس من التاريخ فيما يخص جائحة Covid-19 الحالية. تستخدم الدراسة بيانات أكثر من 537 ألف شركة من 14 دولة نامية خلال الفترة (1998-2018).

[1] **IMF**, Incomplete Financial Markets and the Booming Housing Sector in China, N.20/265, Dec, 2020.

[2] **IMF**, Pandemics and Firms: Drawing Lessons from History, N.20/276, Dec, 2020.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ أن الأوبئة المقاسة بعدد حالات الأمراض المعدية المؤكدة من قبل السكان لها تأثير اقتصادي سلبي مهم في أداء الشركات غير المالية، وتم قياس هذا التأثير من خلال نمو المبيعات والربحية والاستثمار الثابت. في حالة نمو المبيعات، على سبيل المثال، يكون هذا التأثير السلبي واضحاً بصورة خاصة في الشركات الصغيرة والصغيرة الناشئة، حيث تبين أن مُعامل الوباء أكبر بأربع مرات في الشركات الصغيرة مقارنةً بالشركات الكبيرة. وبالتالي فإن ارتفاع عدد حالات الأمراض المعدية بين السكان يزيد من احتمال الفشل بين الشركات غير المالية في البلدان النامية. من جانب آخر، ستعاني الشركات في القطاعات كثيفة التواصل (مثل الإقامة والخدمات الغذائية وتجارة التجزئة) وتلك التي تعمل في شبكات إنتاج معقدة للغاية (مثل السيارات) أكثر من جائحة Covid-19 مقارنةً بالشركات في القطاعات الأقل كثافة في التواصل (مثل الاتصالات والتكنولوجيا). ثانياً؛ إن قياس المعامل المقدر للأوبئة السابقة لانتشار Covid-19 كما تم قياسه بعدد الحالات المؤكدة في السكان في البلدان المدرجة في عينة الدراسة من شأنه أن يعزز التأثير السلبي إلى أكثر من 10% في نمو المبيعات، و1.5% في الربحية، و4.3% في الإنفاق الاستثماري الثابت. وبالمثل، يشير النطاق غير المسبوق لوباء Covid-19 إلى أن احتمال فشل الشركات سيزداد بأكثر من 25% بين الشركات غير المالية خلال العام الأول. من ناحية أخرى، ينبغي اعتبار هذه التقديرات لتأثير جائحة Covid-19 في أداء الشركات غير المالية عند مستواها الأعلى، حيث من المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي في البلدان النامية بنسبة 7% في عام 2020 مقارنة بعام 2019، بينما خفضت الأوبئة السابقة النمو الاقتصادي بمعدل وسطي بلغ 0.6%. ثالثاً؛ أدت تدابير السياسة الاستثنائية، بما في ذلك التغييرات المؤقتة في قوانين الإفلاس، في العديد من البلدان إلى حماية الشركات غير المالية من خلال تسهيل الظروف المالية وتسهيل الوصول إلى الائتمان، وإدخال تدابير احترازية لتعزيز قدرة المصارف على الإقراض، وخفض نفقات أجور الشركات والتكاليف الأخرى، وحماية العمالة، وتقديم المنح ودعم قاعدة إيرادات الشركات، وتخفيف ضغوط السيولة على الشركات من خلال تأجيل سداد الديون وتأجيل الضرائب، وتأجيل الإجراءات القانونية ضد المدينين المعسَرين. وأخيراً؛ يمكن لتدخلات السياسة أن تسمح لبعض الشركات التي لديها نماذج أعمال فاشلة بالاستمرار مع عدم وجود حافز لإعادة هيكلة الشركات، ولكن ظهور شركات "الزومبي[1]" سيؤدي بدوره إلى انخفاض الكفاءة في تخصيص الموارد في جميع نواحي الاقتصاد وبالتالي تقليل النمو المحتمل. وترتبط مرونة الشركات غير المالية خلال جائحة فيروس Covid-19 ارتباطاً وثيقاً بحجم ومدة الصدمة الاقتصادية ومقدار الخسائر الاقتصادية التي يتحملها مختلف أصحاب المصلحة الذين يتفاعلون مع هذه الشركات. لذلك، كلما استمر ارتفاع مستوى حالة عدم اليقين الاقتصادي، كلما كان من الصعب على الشركات غير المالية تحمل الصدمة الاقتصادية والنجاة منها.

اقتصاد الأسبوع

ليبيريا: اقتصاد منخفض الدخل

تقع ليبيريا غرب أفريقيا، على حدود شمال المحيط الأطلسي، بين ساحل العاج وسيراليون، تبلغ مساحتها 111.4 ألف كم^2، وعدد سكانها نحو 4.82 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في ليبيريا 3.22 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 3.26 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي أقل من 0.01% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 52.2% من

[1] يصطلح مفهوم "شركات الزومبي" على شركات تزاول أنشطة اقتصادية، وتكسب ما يكفيها من المال فقط لمواصلة تشغيل وخدمة ديونها وتغطية نفقاتها التشغيلية من أجور، ومصاريف، ومدفوعات فوائد الديون، من دون تحقيق أرباح للنشاط أو القدرة على النمو والتطور. إضافة إلى ذلك، هي شركات مثقلة بكميات كبيرة من الديون المتراكمة، ولا تسعى إلى الدخول في إجراءات إعسار أو إفلاس رسمية؛ مثل التصفية الاختيارية، وإذا لم تحصل على مساعدة المصارف وتأجيل أو جدولة سداد قروض متأخرة، ستعلن الإفلاس.

الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الزراعة بنسبة 34%، ثم الإنتاج الصناعي بنسبة 13.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد ليبيريا انكماشاً بمعدل 2.5% على أساس سنوي في عام 2019، بعد نموه بمعدل 1.2% في العام السابق.

معدل التضخم:

ارتفع معدل التضخم السنوي في ليبيريا بمعدل 17.1% في شهر تموز من عام 2020، بعد ارتفاعه بمعدل 13.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

على أساس شهري؛ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في ليبيريا بمعدل 7.1% في شهر تموز من عام 2020، بعد ارتفاعه بمعدل 2% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

بقي معدل البطالة في ليبيريا ثابتاً عند معدل 2% في العام 2019، دون تغير عن العام السابق.

العجز التجاري:

سجلت ليبيريا عجزاً في الميزان التجاري قدره نحو 90 مليون دولار أمريكي في شهر حزيران من العام 2020، مقارنةً بعجز قدره 64.8 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بمعدل 44.6% لتبلغ 19 مليون دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بمعدل 10.1% لتبلغ نحو 109.1 مليون دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي والذهب:

بلغت احتياطات النقد الأجنبي والذهب[1] في ليبيريا وفق أحدث البيانات المتاحة 460 مليون دولار أمريكي في شهر كانون الأول من العام 2017.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في ليبيريا ليبلغ نحو 916.13 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 898.7 مليون دولار أمريكي الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 39.6% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

بيئة الأعمال:

تحتل ليبيريا المرتبة 175 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما تأتي في المرتبة 132 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة **Fitch** مقدونيا عند المستوى **+BB** مع توقعات مستقبلية سلبية، وتصنفها وكالة **Standard & Poor's** عند المستوى **-BB** مع توقعات مستقبلية مستقرة.

[1] world fact book - اقتصاد ليبيريا.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% 33.1 Q3	%-2.9 Q3	% 0.2 Nov	% 1.2 Nov	%6.7 Nov	%0.25 Nov	-63.1	مليار دولار أمريكي	Oct
منطقة اليورو	%12.5 Q3	%- 4.3 Q3	% -0.3 Nov	%-0.3 Nov	%8.4 Oct	%0 Dec	24.8	مليار يورو	Sep
المملكة المتحدة	%15.5 Q3	%-9.6 Q3	% 0 Oct	%0.7 Oct	%4.8 Sep	%0.1 Nov	-1.7	مليار جنيه استرليني	Oct
روسيا	%-3.2 Q2	%-3.4 Q3	% 0.7 Nov	%4.4 Nov	%6.3 Sep	%4.25 Oct	6.4	مليار دولار أمريكي	Oct
الصين	%2.7 Q3	%4.9 Q3	%-0.6 Nov	%-0.5 Nov	%5.3 Oct	%3.85 Nov	75.42	مليار دولار أمريكي	Nov
اليابان	%5.3 Q3	%-5.8 Q3	%- 0.1 Oct	%-0.4 Oct	%3.1 Oct	%-0.1 Oct	873	مليار ين ياباني	Oct
تركيا	% 15.6 Q3	%6.7 Q3	%2.3 Nov	%14.13 Nov	%12.7 Sep	%15 Nov	-2.37	مليار دولار أمريكي	Oct
الهند	%-25.20 Q2	%-7.5 Q3	% 1.16 Sep	%7.61 Oct	%7 Oct	%4 Dec	-9.96	مليار دولار أمريكي	Nov
استراليا	%3.3 Q3	%-3.8 Q3	%1.6 Q3	%0.7 Q3	%7 Oct	%0.1 Dec	7.5	مليار دولار استرالي	Oct
مصر	%5.6 Q4	%5 Q1	%0.8 Nov	%5.7 Nov	%7.3 Q3	%8.25 Nov	-2.7	مليار دولار أمريكي	Sep
الأردن	%1.3 Q1	%-3.6 Q2	%0.3 Oct	% 0 Oct	%23 Q2	%2.50 Mar	-0.81	مليار دولار أمريكي	Jul
لبنان	%-2 Q42019	%-15Q1	%3.9 Oct	136.8 % Oct	%6.2 2019	%4.53 Mar	-0.52	مليار دولار أمريكي	Aug